المرصد الانتخابي الأردني
JORDAN ELECTION OBSERVER
تقرير إخباري تحليلي يُعنى بالانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧، يصدر عن وحدة المتابعة الانتخابية، مركز الأردن الجديد للدراسات
A Regular Press Report Released by the Election Support Unit at Al Urdun Al Jadid Research Center
on the 2007 Parliamentary Elections

العدد: 8، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 — No: 8, November 2, 2007

الافتتاحيـــة

الأردن ... مجتمع "الحكومة الكبيرة"

* هاني الحوراني

نعلم أن السياق التاريخي لتطور الدولة الاردنية قد وضعها في موقع من يشكّل المجتمع، وليس العكس، وكنا نظن (وبعض الظن إثم) ان هذا شذوذ عن القاعدة، حيث الدولة والتشريعات انعكاس لبنية تحتية قائمة مسبقاً. ولقد مر الأردن بتطورات هائلة على مدار أكثر من ثمانين عاماً، شهد خلالها كل حروب العرب مع اسرائيل، وعدداً من النزاعات الإقليمية الأخرى التي انقلبت الى حروب وغزو خارجي، وكان أن صاحب ذلك تغيرات في بنية السكان والاقتصاد وحتى الجغرافيا الأردنية. لكن الأردن رغم ذلك ظل مجتمع الدولة، أو لنقل مجتمع الدولة الكبيرة. دخل الأردن منذ التسعينات في العولمة وانفتح اقتصادياً على العالم، وأحدث تغييرات مضطردة في التشريعات وتبنى مشاريع اصلاح في مختلف المجالات الاقتصادية والادارية، وجرى الحديث عن دور ريادي وفاعل للقطاع الخاص، ويتم التغني اليوم وعلى مختلف المستويات، بشراكة الحكومة مع المجتمع المدني. فهل انعكس هذا على علاقة الدولة بالمجتمع، وهل انحسر ظل الحكومة الكبيرة لصالح دور أكبر للقطاع الخاص أو المجتمع المدني، وهل تراجعت الحكومة المركزية لصالح الحكم المحلي أو البلديات؟! على العكس تماماً. فإلى جانب الحكومة الكبيرة نشأت عشرة هيئات جديدة للقطاع العام لم تكن موجودة قبل عقد من الزمن، تسمى هيئات التنظيم، وتشمل قطاعات الاتصالات والنقل العام والأوراق المالية والتأمين والإعلام والتخاصية والكهرباء والطاقة النووية ومنطقة العقبة، ومن المتوقع أن تنشأ الى جانبها سلطات وهيئات جديدة خاصة بالأقاليم التنموية. حتى القطاع الخاص تم "تأميم" و "دولنة" هيئاته التمثيلية، فغرفة صناعة الأردن وغرفة تجارة الأردن تقودها منذ نشأتهما هيئات معينة بقرار حكومي. أي أن الحكومة تسمي ممثلي القطاع الخاص وتعين من يفاوضها للدفاع عن مصالح هذا القطاع!! يحدث هذا في زمن الخصخصة واللبرلة، وما يصفه البعض بهيمنة "البرجوازية الكومبرادورية"! ما مناسبة هذا الكلام، وفي هذا الوقت بالذات؟ وما علاقته بعنوانها اليومي "حديث الانتخابات"؟ المناسبة بالطبع هي الانتخابات ذاتها، حيث الحقائق السياسية لا تبدو في ذروة وضوحها بالقدر الذي تكون عليه خلال الانتخابات،

وحيث الحراك والتأثير وصناعة الحقائق على الأرض تجري بتسارع كبير وكثافة غير عادية، وتزج في الميدان طاقات بشرية وموارد استثنائية. ففي انتخاباتنا الحالية، تجري أكبر محاولات "هندسة الخارطة السياسية ولا سيما الانتخابية وصناعة البرلمان القادم. في هذا السياق تتموضع حكومة د. معروف البخيت، وتجد مكانتها في المسار التاريخي لأردن اليوم. فهو بخلفيته العسكرية وأكاديميته ودماثته ونمطه الحداثي، يمثل المظلة المناسبة لإعادة تركيب الحياة السياسية والمؤسسة البرلمانية في الأردن. "هندسة" الخارطة السياسية اليوم لا تستهدف تحجيم الخصم الرئيسي فقط، ممثلاً في جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي، بل وتسعى أيضاً إلى إعادة تشكيل القاعدة السياسية والاجتماعية للدولة. فليس مقبولاً أن تجد الحكومات المقبلة أغلبية تقليدية موالية، لكنها أغلبية مشتتة الصفوف والغايات، تحكمها المطلبية الشخصية والجهوية. إنها تريدها أغلبية منظمة، منضبطة، وتحكمها رؤى سياسية وفكرية حول التغيير المنشود: "حداثة" عمادها مؤسسة الدولة، ديمقراطية مقننة، محكومة بضوابط ادارية وأمنية. وإلى جانب هذه الأغلبية لا مانع في وجود رموز وهوامش تكمل الصورة وتضفي بعض التلوين عليها. بعض السياسيين المحسوبين على المعارضة والحزبيين السابقين يدركون هذه المعادلة منذ وقت غير قصير، لذلك، نجدهم اتبعوا نصيحة المرحوم فهد بلان، ورددوا معه أغنيته الشهيرة "لركب حدك يالموتور"، أي "موتور" الحكومة. وبدلاً من أن يضيفوا من رصيدهم ومعارفهم الى الميراث السياسي للحكومة، التحقوا بها على شروطها. فخسروا هم، ولم تكسب الدولة.

وعلى أساس هذه القاعدة راقبوا "خطاب" هؤلاء في الصحافة والبرلمان القادم.

* مدير مركز الأردن الجديد للدراسات
والمنسق العام للتحالف المدني الأردني من أجل ديمقراطية الانتخابات
hhourani@ujrc-jordan.org

تحليل اخباري

موقع العسكريين في المجلس النيابي الخامس عشر

- **إزدياد عدد النواب ذوي الخلفية العسكرية من 11% في المجلس النيابي الحادي عشر إلى 26% في المجلس النيابي الرابع عشر.**
- **توقع ترشيح 50 عسكرياً متقاعداً للمجلس الخامس عشر.**

هل يشكل العسكريون السابقون "الكتلة السياسية" الأكبر في مجلس النواب القادم؟ هذا السؤال الذي يبدو مفاجأة للبعض، ولا تتداوله المناقشات والتوقعات الانتخابية هذه الأيام، قد يكون الحقيقة الأبرز في خارطة البرلمان القادم.

قد يقول البعض، في المقابل، أن لا جديد في نزول العسكريين السابقين مضمار الانتخابات النيابية واستحواذهم على عدد من المقاعد النيابية، فقد حصل هذا في المجالس النيابية الأربعة السابقة. إذن ما الجديد؟ التقرير التالي يبحث مسألة دور العسكريين المتقاعدين في المشهد السياسي والبرلماني القادم.

الدور التحديثي للجيش

يركز علماء الاجتماع والانتربولوجي على الدور التحديثي الذي لعبه الجيش العربي الأردني منذ العشرينات في ادخال التعليم والمهارات المهنية علي الريف والبوادي الأردنية، من خلال اشكال التدريب والتدريس التي وفرها الجيش في ذلك الوقت المبكر من نشأة الأردن المعاصر. وهكذا كان الالتحاق بالقوات المسلحة يعني لا فقط محو أمية الملتحقين بالقوات المسلحة وإنما أيضاً تدريبهم وصقل مهاراتهم وتخريج أجيال متلاحقة من المهنيين العسكريين. وهكذا كانت الخدمة العسكرية هي رافعة التحديث والتعرف على منتجات العصر وأدوات اتصاله، وهو ما أحدث تغييراً اجتماعياً ليس فقط على الملتحقين بالقوات المسلحة وإنما أيضاً على أسرهم وقراهم ومناطقهم.

وبهذا المعنى، فإن تاريخ القوات المسلحة الأردنية ليس مجرد تاريخ عسكري، يتتبع تطورها العددي ونوعية أسلحتها وأدائها القتالي، بل هو أيضاً تاريخ اجتماعي، يسجل آليات ومراحل دخول الحداثة الى المجتمعات التقليدية في الريف والبادية.

مشاركة الجيش في الانتخابات النيابية 1954

وكبقية البلدان العربية التي تطلعت للاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أظهر العسكريون اهتماماً أكبر في السياسة، خاصة في ضوء النتائج الكارثية للحرب الفلسطينية الأولى عام 1948. ولعب ضباط الجيش دوراً بارزاً في ملء الفراغ الذي شغر بعد قرار جلالة المغفور له الملك الحسين بطرد كلوب باشا وبقية الضباط الإنجليز في حركة "تعريب" قيادة الجيش الأردني في آذار 1956.

وكان النصف الأول من الخمسينات قد شهد محاولات لزج الجيش في الصراع السياسي الداخلي، حيث طلب الى أفراد الجيش، الذي كان حينذاك تحت قيادة كلوب باشا المشاركة في الانتخابات النيابية لعام 1954. وقد تردد أن قطاعات الجيش حينذاك لم تستجب لدعوات القائد البريطاني بدعم مرشحي الحكومة.

الجيش في الانتخابات البلدية

خلال الخمسينات رفع مطلب عدم مشاركة القوات المسلحة في الانتخابات البرلمانية كشعار للمعارضة، وهو ما أدى الى تعديل قانون الانتخابات، قبيل انتخاب المجلس النيابي الخامس في تشرين الأول 1956 ليستثني أفراد الجيش من المشاركة في الانتخابات. ومنذ ذلك الحين ابتعد الجيش عن العملية الانتخابية، حيث نصت مختلف قوانين الانتخاب التي مرت على الأردن، وحتى الآن، على استثناء العاملين في القوات المسلحة من حق الانتخاب. والواقع أن استثناء أفراد القوات المسلحة من حق الاقتراع دخل حيز النقاش العام مؤخراً، ذلك ان الغالبية العظمى من البلدان الديمقراطية تعطي حق الاقتراع لأفراد الجيش في الانتخابات. لكن هذا ليس هو حال البلدان النامية، أو البلدان الديمقراطية الناشئة. ومهما يكن فقد أُعيد تسليط الضوء بقوة على دور الجيش في السياسة إبان الانتخابات البلدية الأخيرة، حيث اعترضت جبهة العمل الاسلامي على آلية مشاركة العسكريين في الاقتراع في الانتخابات البلدية، واعتبرت هذه المشاركة بالطريقة التي تمت بها نوعاً من التدخل الحكومي فيها، وكان من بين الأسباب التي تذرعت بها للانسحاب من تلك الانتخابات.

ولا يقل أهمية عن مشاركة أفراد القوات المسلحة في الاقتراع أثنـــاء الانتخابات البلدية، ما أعلنه العميد المتقاعد علي الحباشنة الذي يرأس ما سمي بـــ "اللجنة الوطنية لقدامى العسكريين"، في مؤتمر صـــحفي عقده بعيد الانتخابات البلدية مباشرة عن مشاركة فاعلـــة للمتقاعـــدين العسكريين في الترشح لرئاسة وعضوية عشرات البلديات. وقد أعلن العميد المتقاعد الحباشنة عن فوز 33 متقاعداً عسكرياً بمواقع رئاســـة البلديات، من أصل 99 بلدية، اضافة الى فوز مئات منهم في عضوية عشرات البلديات.

مائة ألف متقاعد عسكري

وفي ظل حملات التشكيك بنزاهة الانتخابات البلدية، التي قادتها المعارضة الإسلامية، دخل قدامى العسكريين ساحة المواجهة من خلال توجيه البرقيات التي تشيد بنزاهة الانتخابات، وتندد بالتيار المتشدد في جبهة العمل الإسلامي. لا، بل ذهب رئيس اللجنة الوطنية لقدامى العسكريين الى حد الإعلان في حينها عن نيتهم تشكيل حزب سياسي يسهم في تنمية روح الولاء والانتماء.

وفي تطور لافت عقدت اللجنة الوطنية للمتقاعدين العسكريين والهيئة الاستشارية وممثلون عن الجمعيات التعاونية للمتقاعدين العسكريين وعدد من قدامى العسكريين الذين وفدوا من مختلف المحافظات- عقد هؤلاء- في أوساط تشرين الأول الماضي اجتماعاً تداولياً بينهم، اتفقوا في نهايته على تشكيل لجنة لمتابعة وتنسيق الحملة الانتخابية للمرشحين من المتقاعدين العسكريين في مختلف دوائر المملكة.

البرنامج الانتخابي

وجرى الحديث حينها عن تقدم 100 مرشح من العسكريين القدامى للتنافس على مقاعد دوائر عدة، وأن لجنة التنسيق والمتابعة سوف تعلن عن قائمة معلنة لها، ضمن برنامج انتخابي ثلاثي المحاور هو:

- الولاء والانتماء للوطن ولجلالة الملك عبدالله الثاني والعائلة الهاشمية.
- المحافظة على الثوابت الوطنية والتاريخية للدولة الأردنية.
- تعزيز الوحدة الوطنية بين الأردنيين كافة دون تمييز.
- ورشح عن مصادر الاجتماع واللجنة الوطنية للمتقاعدين العسكريين أن لجنة المتابعة والتنسيق سوف تتابع أداء المرشحين الذين يحالفهم الفوز وستعمل على تشكيل كتلة برلمانية لهم.

ويقوم أعضاء لجنة المتابعةهذه الأيام بجولات ميدانية على مختلف المحافظات لحشد الدعم والتأييد للمرشحين المتفق عليهم.

لماذا تحرك المتقاعدون؟

وفي تفسير هذا الانهماك المفاجئ للمتقاعدين العسكريين في الانتخابات البلدية ثم النيابية، يمكن القول بأن غياب قوة سياسية منظمة تعبر عن الدولة في غمرة صراعها مع التيار الاسلامي قد أغرى فئة من الضباط المتقاعدين الكبار على التصدي للعمل السياسي المباشر.

أحد العوامل المهمة التي أغرت هذا القطاع للاندفاع نحو الساحة السياسية والبرلمانية هو نجاح اللجنة الوطنية لقدامى العسكريين في تحقيق مكتسبات وانجازات اجتماعية واقتصادية هامة للمتقاعدين، مما عزز من مكانتها في صفوف المتقاعدين العسكريين، حسب مصادر اللجنة المذكورة.

استراتيجية اللجنة الوطنية

وحسب العميد المتقاعد علي الحباشنة فإن قوة اللجنة الوطنية ونجاحاتها تكمن في أن نشاطاتها تنبثق عن قضية مركزية رئيسية هي تحقيق "النماء العام" ليس فقط للمتقاعدين وأسرهم وإنما لمختلف فئات الشعب الأردني، واعطاء الأولوية للمشكلات المحلية بعيداً عن التسييس "الذي يفرق الناس بدلاً من أن يجمعهم".

ويفسر ذلك بقوله: إن جلالة الملك عبد الله الثاني يقود السياسة الخارجية بكفاءة وحكمة لا يمكن لأحد أن يضاهيها، مما يتطلب أن يتركز العمل الوطني الأردني على حل مشكلات المجتمع المحلية وتحسين أحوال المواطنين المعيشية.

نجاح غير مسبوق

وعُلم أن اللجنة قد نجحت مؤخراً في تخفيض أعداد المتقاعدين العسكريين المرشحين لخوض انتخابات المجلس النيابي الخامس عشر من 110 مرشحاً إلى 50 مرشحاً فقط، من خلال اتصالات مكثفة مع جميع المرشحين منهم، حيث أثمرت جهودها في توليد قناعات لديهم بضرورة "تجاوز البعد العشائري في الانتخابات وتغليب البعد الوطني على توجهات المرشحين". وهو أمر ما كان أحد يتوقع أن يحدث. إلا أن حدوثه أكد قدرة اللجنة على العمل وبث الوعي بين المتقاعدين بأن "الوطن أكبر من العشائرية". إذ تم اختيار الأفضل من بين المتقدمين ليخوضوا الانتخابات النيابية كممثلين ليس فقط لعشائرهم أو للمتقاعدين، بل لكل المجتمع الأردني في الدوائر التي يترشحون عنها، مما أعطاهم زخماً شعبياً.

دعم "اللجنة" للمرشحين

تقول اللجنة الوطنية أن دورها في دعم المرشحين يقتصر على الناحية المعنوية واللوجستية وتهيأة أفضل الظروف المناسبة ليس لانجاح المرشحين فحسب، بل ليحصلوا على أكبر عدد ممكن من الأصوات في الدوائر التي رشحوا أنفسهم عنها ممثلين لها ولوطنهم كله.

حيث يشارك أعضاء اللجنة في دعم المرشحين من خلال مهرجانات المرشحين من المتقاعدين العسكريين والمشاركة في افتتاح مقارهم.

ويمثل اللجنة في هذه المهرجانات عدد من أعضاء من اللجنة المركزية (23 شخصاً) والهيئة الاستشارية (وتضم 11 يحملون رتبة لواء متقاعد) وعدد من رؤساء الجمعيات التعاونية التي تشمل 51 جمعية في مختلف أنحاء المملكة.

تاريخ العسكريين المتقاعدين في البرلمان

بالعودة إلى المجالس النيابية الأربعة السابقة نجد أن أعداد النواب ذوي الخلفية العسكرية قد إزداد تباعاً من مجلس إلى آخر. فقد بلغ عددهم في المجلس النيابي الحادي عشر (1989/ 1993) تسعة نواب، أي نحو 11% من أعضاء المجلس الذين كانوا يعدون ثمانين نائباً.

أما في المجلس النيابي الثاني عشر (1993/ 1997) فقد ارتفع عدد النواب من المتقاعدين العسكريين إلى 13 عضواً من أصل 80 نائباً. أي أكثر من 16%. وبلغ عدد النواب ذوي الخلفية العسكرية في المجلس الثالث عشر (1997/ 2001) ثمانية عشر نائباً من أصل 80 نائب، أو ما يعادل 22.5%.

أما في المجلس النيابي الأخير (الرابع عشر) فقد إرتفع عدد النواب ذوي الخلفيات العسكرية بقوة إلى 29 نائباً من أصل 110 عضواً، ما يعادل 26.4%.

(أنظر قوائم النواب من متقاعدي القوات المسلحة في المجالس الأربعة الأخيرة).

وبقدر ما يشير هذا التصاعد في حجم تمثيل العسكريين السابقين في المجالس النيابية، إلى الأهمية التي يوليها الناخبون لمن شغلوا مواقع سابقة في القوات المسلحة، وإلى طبيعة وعي الناخبين الاجتماعي والسياسي لمن يعتبرونهم ممثليهم "الطبيعيون"/ فإن هذا التصاعد يرتبط، في المقابل، بتراجع نفوذ التيارات الحزبية والعقائدية، والانحسار المتزايد للطابع السياسي عن الانتخابات النيابية، ورجحان كفة كل من له صلة بالدولة والحكومة، لجهة قدرته على تقديم خدمات ملموسة للمواطنين.

من هي اللجنة الوطنية للمتقاعدين

هذا، وكانت اللجنة الوطنية للمتقاعدين العسكريين قد تأسست عام 2001، برئاسة الفريق المتقاعد موسى العدوان، وهي الآن برئاسة العميد المتقاعد علي الحباشنة، الذي لم يتردد في الانفتاح على الاعلام، وفي تقديم اللجنة وخططها الطموحة إلى الرأي العام. وقد شجع فوز قدامى العسكريين برئاسة ثلث البلديات (33 بلدية من أصل 99 بلدية) في انتخابات تموز الماضي، على المضي قدماً في خوض الانتخابات النيابية القادمة، بأعداد قد تضعهم، إذا ما حالفهم الفوز، بمقام القائمة الأولى في المجلس الخامس عشر.

يذكر أن اللجنة الوطنية للمتقاعدين العسكريين ليس لها علاقة رسمية بمؤسسة المتقاعدين العسكريين التي كانت قد تأسست عام 1974، لرعاية شؤون العسكريين، وتدير الأخيرة 46 جمعية تعاونية منتشرة في مختلف مناطق المملكة، منها 3 جمعيات للمتقاعدات العسكريات.

وتتوقع مصادر المؤسسة أن يرتفع عدد هذه الجمعيات إلى 63 جمعية عام 2010، بواقع 51 جمعية للمتقاعدين العسكريين و 12 جمعية للمتقاعدات العسكريات.

ويقدر عدد العسكريين المتقاعدين بحوالي 130 ألف متقاعد، حسبما أعلنت اللجنة الوطنية مؤخراً، يشكلون مع أسرهم خُمس سكان الأردن، ومن هؤلاء ينتسب 40 ألف متقاعد إلى مؤسسة المتقاعدين العسكريين.

النواب المنتخبون في المجلس النيابي الحادي عشر (1989/ 1993) من المتقاعدين العسكريين

1. د. أحمد عويدي العبادي، (عمان/5).	6. جمال الخريشة، (البادية).
2. د. محمد طلب أبو عليم، (المفرق).	7. عطا الشهوان، (عمان).
3. د. علي الفقير، (اربد/1).	8. عبد المجيد الشريدة، (الشونة الشمالية).
4. نايف الحديد، (عمان/4).	9. عبد الله الزريقات، (الكرك).
5. نواف فارس الخوالدة، (المفرق).	
المجموع: 9 نواب من خلفية عسكرية من أصل 80 نائباً أو 11.3%	

النواب المنتخبون في المجلس النيابي الثاني عشر (1994/ 1997) من المتقاعدين العسكريين

1. حماد محمد أبو جاموس، (العاصمة/1).	8. عبد الله محمد أخو رشيدة، (المفرق).
2. خالد عبد النبي العجارمة، (العاصمة/5).	9. محمد طلب أبو عليم، (المفرق).
3. عارف سعد البطاينة، (إربد/1).	10. نواف سعد القاضي، (بدو الشمال).
4. طلال حامد عبيدات، (إربد/1).	11. جمال حديثة الخريشة، (بدو الوسط).
5. إبراهيم علي سمارة، (إربد/1).	12. سالم فريج الزوايدة، (بدو الجنوب).
6. نزيه سلامة العمارين، (الكرك).	13. محمد عودة نجادات، (بدو الجنوب).
7. فياض فوزي جرار، (الزرقاء).	
المجموع: 13 نائباً من خلفية عسكرية من أصل 80 نائباً أو 16.3%.	

النواب المنتخبون في المجلس النيابي الثالث عشر (1998/ 2001) من المتقاعدين العسكريين

1. برجس الحديد، (العاصمة/4).	10. هاشم الفاعوري، (البلقاء/1).
2. حمد أبو زيد، (العاصمة/4).	11. خالد الطراونة، (الكرك/1).
3. أحمد عويدي العبادي، (العاصمة/5).	12. وليد عوجان، (معان/1).
4. أحمد العجارمة، (العاصمة/5).	13. حمود الخلايلة، (الزرقاء/2).
5. عساف العساف، (العاصمة/5).	14. مخلد الزواهرة، (الزرقاء/1).
6. صالح الجبور، (بدو الوسط).	15. نواف الخوالدة، (المفرق).
7. ماجد عبابنة، (إربد/1).	16. محمد العوران، (الطفيلة/1).
8. كامل العمري، (إربد/1).	17. رضا حداد، (عجلون).
9. عبد الرزاق طبيشات، (إربد/1).	18. محمد أبو هديب، (العاصمة/5).
المجموع: 18 نائباً من خلفية عسكرية من أصل 80 نائباً أو 22.5%.	

النواب المنتخبون في المجلس النيابي الرابع عشر (2003/ 2007) من المتقاعدين العسكريين

1. خليل عجاج سالم الهبارنة، (العاصمة/1)	16. جمال حمود عابد الضمور، (الكرك/1).
2. هاشم خليل محمد القيسي، (العاصمة/6)	17. عبد الله غانم سليمان الزريقات، (الكرك/1).
3. روحي حكمت رشيد شحالتوغ، (العاصمة/6).	18. عبد الهادي عطا الله جعفر المجالي، (الكرك/2).
4. محمد موسى عبد الله بني هاني، (إربد/1).	19. حاتم أحمد موسى الصرايرة، (الكرك/3).
5. د. راجي نور السعد حداد، (إربد/2).	20. جمعة عبد صلاح الشعار، (الكرك/4).
6. مصطفى صالح مصطفى العماوي، (إربد/3).	21. خالد حافظ عليان البزايعة، (معان/1).
7. مصطفى صالح محمد الجداية، (إربد/8).	22. عبد الله حسين مطلق الهباهبة، (معان/2).
8. سلامة عطا الغويري، (الزرقاء/1).	23. أحمد عطا الله ضبعان النعانعة، (الطفيلة/2).
9. موسى رشيد الخلايلة، (الزرقاء/2).	24. عماد صليبا قسطندي معايعة، (مأدبا/1).
10. موسى بركات الزواهرة، (الزرقاء/2).	25. ظاهر فهد الفواز، (بدو الشمال).
11. محمود عواد اسماعيل الخرابشة، (البلقاء/1).	26. خالد علي محمد البريك، (بدو الشمال).
12. أحمد موسى الفواعير، (البلقاء/1).	27. سند حماد علي النعيمات، (بدو الجنوب).
13. غالب سلامة الزعبي، (البلقاء/1).	28. فلك سليمان الجمعاني، (مأدبا/2).
14. فخري اسكندر الداوود، (البلقاء/1).	29. عوض يوسف الذيابات، (إربد/4).
15. عبد الجليل محمود عبد النبي المعايعة، (الكرك/1).	
المجموع: 29 نائباً من خلفية عسكرية من أصل 110 نائباً أو 26.4%.	

صدر حديثاً

صدور الطبعة العربية من تقرير

تقييم الاطار الانتخابي - المملكة الاردنية الهاشمية

أصدر مركز الاردن الجديد وشبكة تقرير الديمقراطية الدولي (DRI) الطبعة العربية للتقرير التقييمي عن الاطار الانتخابي في المملكة الاردنية الهاشمية الذي أعده كل من ريتشارد تشامبرز (من بريطانيا) وميكالا كوفنير (من المانيا الاتحادية) وهاني الحوراني وحسين أبو رمان من الأردن.

يقع التقرير في 108 صفحة من القطع الكبير ويحتوي على ثلاثة أقسام رئيسية. يتناول الأول منها: "الانتخابات والديمقراطية في الاردن"، حيث يتصدى للمضمون السياسي للانتخابات ونظام الحكم والأحزاب السياسية، الممثلون السياسيون الآخرون، انتخابات 2003 النيابية، والاجماع على الاصلاح. ويتضمن القسم الثاني تحليلاً للاطار القانوني والاداري للانتخابات في الاردن من حيث القاعدة الدستورية والقانونية للانتخابات النيابية، قانون الانتخاب المؤقت، المعايير الدولية الخاصة بحقوق الانسان، الانتخابات والنظام الانتخابي لمجلس النواب، ادارة الانتخابات بما في ذلك دور السلطات القضائية، حق الاقتراع وتسجيل الناخبين، حق الترشيح والشكاوي والاعتراضات، جرائم الانتخاب، ضمانات شفافية العملية الانتخابية، مراقبة العملية الانتخابية، الاعلام والانتخابات، واجراءات يوم الانتخابات بما في ذلك اجراءات الاقتراع وفرز الاصوات وترشيح النساء. أما القسم الثالث والأخير فيتناول الاطار القانوني للانتخابات البلدية. هذا، وقد اختتم التقرير بمجموعة من التوصيات لتطوير الاطار القانوني للانتخابات في الاردن. وتضمن أيضاً عدة ملاحق تعرف بالاحزاب السياسية الأردنية وتلخص نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003. يعد التقرير مصدراً فريداً بالمعلومات والتحليلات ومرجعاً لكل الاطراف المعنية بالعملية الانتخابية، ويذكر أن النسخة الانجليزية من التقرير قد صدرت قبل عدة أسابيع. وأثارت اهتماماً واسعاً في حينها باعتبارها الوثيقة التحليلية الأشمل عن النظام الانتخابي الأردني.

تقييم الإطار الإنتخابي - المملكة الاردنية الهاشمية

يطلب هذا الكتاب من:
مركز الأردن الجديد للدراسات
شارع مكة، عمارة رقم(39) ، عمان- الأردن
هاتف: 4 /5533112، فاكس: 5533118